تحليل اداء البنوك التجارية العامه
مقارنةً ببعض البنوك الخاصه فى مصر

إعداد :

د/هشام صلاح سيد على

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

١. مقدمه :

تقييم عملية اصلاح القطاع المصرفى فى أى دولة لابد وأن تنطلق من أهمية الدور الذى تلعبه هذه البنوك فى النهوض بقضايا النمو فى المجتمع من خلال عمليات تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار والاقراض ، خاصة وأن تلك العمليات فى مجملها تؤثر فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى ومستوى التشغيل ومعدل التضخم ففى ظل عالم متغير يمكن القول بان الوظائف الاساسية للبنوك تتمحور فى الوظيفة التنموية والوظيفة التمويلية والوظيفه الرقابيه وترتبط كل وظيفها منها بعملية التنمية الاقتصادية[١].

وتستحوذ البنوك التجارية العامه فى مصر على معظم النشاط المصرفى لذلك ستركز الدراسة على تحليل مؤشراتها والتركزي عليها، فالبنوك العامة تلعب دوراً هاماً فى التنمية من خلال جذب وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات القومية العملاقة والمساهمة فى مشروعات البنية الاساسية ، وتقوم البنوك العامة أيضا بدور فعال فى تنشيط أسواق رأس المال بدعم برنامج الخصخصة والترويج للأوراق المالية وتقييم الأصول وخدمة الاكتتاب العام وإنشاء صناديق الاستثمار.

يطلق مصطلح البنوك العامة على تلك البنوك المملوكة للدولة ويوجد وفقاً لآخر إحصاء في ٢٠١٠/٦/٣٠ فى مصر عدد ٣ بنوك تجارية عامه بخلاف عدد٢ بنكاً متخصصاً [٢]، ولقد كانت البنوك التجاريه العامة أربعة بنوك عامة هي الأهلي

---

١ ابراهيم مختار(٢٠٠٥) ، بنوك مصر فى ظل عالم متغير ومتنافس،مكتبة الانجلو المصريه، ص ٠.

٢ البنك المركزى المصرى ، التقريرالسنوى ،٢٠١٠ ، ص ١١٤.

ومصر والقاهرة والإسكندرية قبل القيام بعملية خصخصة بنك الاسكندرية عام ٢٠٠٦ ، حيث تمثلت تجربة مصر فى خصخصة البنوك وتحويل ملكية البنوك العامه الى القطاع الخاص- حتى عام ٢٠١١- فى تحويل بنك عام وهو بنك الاسكندريه الى بنك خاص بعد القيام ببيع مانسبته ٨٠% من أسهمه لمجموعه إنتيسا سان باولو - الايطالية- وتخصيص نسبة ٥% للعاملين وطرح النسبة الباقية (١٥%) للاكتتاب العام، حيث قامت وزارة الإستثمار (برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة) بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ بتوجيه الدعوة لبنوك الإستثمارلتقديم العروض لتنفيذ برنامج طرح ١٥% من أسهم رأس مال البنك للجمهور ونسبة ٥% للعاملين بالبنك، إلا انه تم تأجيل عمليتى التخصيص والطرح بسبب الظروف غير المواتية والازمة العالمية التى واجهت الاقتصاد العالمى وبذلك تتبقى ملكية الدولة فى البنوك العامه التجاريه الثلاثة(البنك الاهلى - بنك مصر- بنك القاهره) .

٢. مشكلة الدراسه :

يمكن عرض مشكلة الدراسة وتحديدها فى النقاط الاتية:

- سيطرة البنوك التجاريه العامه على النشاط المصرفى حيث استحوذت البنوك التجاريه العامه على ٤٢% من اجمالى أصول الجهاز المصرفى المصرى و٤٨% من اجمالى الودائع و٣٠% من اجمالى القروض، و٥٤% من اجمالى الاستثمارات المالية [١]، فتركز معظم ملكية البنوك المصريه كلياً أو جزئياً فى يد الدولة وبالتالي تدخل الحكومات في عملها، وهو ما يحد من اتجاه البنوك نحو التطوير، ويعرضها للمخاطر عند تنفيذ مصر التزاماتها الدولية في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية، ومايترتب عليه من ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبطء سياسات الخصخصة، وبالتالي عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ضعف حقوق المساهمين فى البنوك المصريه فلا يوجد سوى ٤ بنوك فقط من بين ٣٩ بنك (البنك الاهلى المصرى ، بنك مصر، البنك التجارى الدولى، البنك الاهلى سوسيتيه جنرال) تزيد حقوق المساهمين بها عن ٥ مليار جم [٢].

---

١ البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهريه، العدد ١٦٧، ابريل ٢٠١٠، ص ٣٢.

٢ من ميزانيات البنوك المعتمدة والمنشورة فى ٣١ديسمبر ٢٠٠٩.

- ضعف حجم الأصول فى البنوك المصريه فلا يوجد سوى ٤ بنوك فقط تزيد أصولها عن ٥٠ مليار جم (البنك الاهلى ، مصر، التجارى الدولى، الاهلى سوسيتيه جنرال) ، في حين أن اصول بنك واحد، مثل بنك Dexia البلجيكى بلغت ٩٠٦ مليار دولار[١]، وهي تقترب من حوالى خمسة أضعاف إجمالي اصول الجهاز المصرفي المصرى كله التى تبلغ١٠٩١ مليار جم (مايعادل ١٩١ مليار دولار) [٢].
- ضعف رؤوس اموال البنوك المصريه بالشكل الذى لن تستطيع معه تطوير قدراتها التنافسية سواء على المستوى المحلى او الاقليمى او العالمى ، فحوالى نصف البنوك المصريه لم يتجاوز رأس مالها مليار جم (اى أقل من ١٧٥ مليون دولار امريكى) حيث يوجد ١٣ بنك يقل رأس مالها المدفوع عن مليار جم كما يوجد ٦ بنوك يزيد راس مالها عن مليار جم ويقل عن مليار ونصف جم ، فضلا عن وجود ٥ بنوك يتراوح راس مالها مابين ١.٥ مليار جم و٢.٥ مليار جم و ٣ بنوك فقط يتراوح رأس مالها بين ٢.٥ مليار جم ويقل عن ٣.٥ مليار جم [٣].
- وجود تركيز شديد داخل القطاع المصرفى المصرى ، حيث بلغت حصة أول ٦ بنوك في قائمة البنوك المصريه البالغه ٣٩ بنكا من أصول الجهاز المصرفي تصل إلى ٦٦%، وأن باقى الـ ٣٣ بنكا يمثلون نسبة ٣٤ %، ويوجد اربعة بنوك حجم اصولها ضئيل للغاية لم يتجاوز ١٠ مليار جم (بلوم مصر ٨.٤ مليار جم ،المؤسسة المصرفيه ٥ مليار جم ، مصر ايران ٩.٢ مليار جم والاتحاد الوطنى ٤.٥ مليار جم) فحجم هذه البنوك صغير للغاية ولا تحصل إلا على نصيب صغير من السوق .
- عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان والتى تشير الى قوة أو ضعف الوعي المصرفى ، فلبنان مثلاً يوجد بها ٧٥ مصرفاً، في حين أن عدد سكانها لا يزيد عن ٣.٥ مليون نسمة، كما تتركز بنوك الأوفشور في دولة مثل قطر رغم صغر عدد سكانها الى اقل من مليون نسمه ، في حين يوجد في مصر ٣٩ بنكًا وفرعًا أجنبيًا رغم أن عدد سكانها ٨٠ مليون نسمة، فمصر بها فرع لكل ٢٢٣٠٠

---

1 Financial Times Business LTD, the Banker, Feb., 2010.

٢ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ،٢٠٠٩

٣ حسبت بواسطة الباحث من ميزانيات البنوك المعتمده والمنشورة .

نسمة بينما بلغت فى اسبانيا فرع لكل ١٢٠٠ نسمه وفى ايطاليا فرع لكل ١٥٦٠ نسمه [١].

- سيطرة العمليات المصرفيه التقليدية على عمليات البنوك المصريه فإيرادات معظم البنوك المصريه من الفوائد المدينة تشكل حوالي ٨٠% إلى ٨٥% من إجمالي إيراداتها، ولا يمثل الايراد من العمولات والرسوم سوى ٢٠% أو ١٥% من إجمالي الإيرادات.

أدت مظاهر الضعف السابقة إلى إنخفاض ترتيب البنوك المصريه في القائمة العالمية للبنوك فى العالم ، حيث خلت قائمة أفضل ٣٠٠ بنك على مستوى العالم من أي بنك مصرى، وجاء ترتيب البنوك المصريه في قائمة أفضل ٥٠٠ بنك فى العالم فى عام ٢٠٠٩ في ترتيب متأخر جداً حيث لم تضم سوى بنكا واحدا وهو البنك التجاري الدولى والذى جاء فى الترتيب رقم ٣٩٢ بل ان فى قائمة افضل ١٠٠ بنك عربى لم يدرج بها سوى ٩ بنوك مصريه فقط[٢].

لذلك كان الاهتمام بدراسة وتحليل اداء البنوك التجارية العامه فى مصر هو محور الدراسة بسبب ارتفاع ورنها النسبى داخل السوق المصرفى المصرى المحلى ومالها من تاثير فى توجيه وصناعة اتجاهات السوق المصرفيه فى مصر

٣. أهداف الدراسه :

تهدف الدراسة الى:

- قياس وتحليل اداء البنوك التجاريه العامه فى مصر.
- دراسة مقارنه لأداء بنوك القطاع العام مقارنة ببعض البنوك الخاصة.

---

١ مصطفى عبد اللطيف، محمد زرقون ، تأهيل القطاع المصرفى العربى فى ظل تحديات العالم الاقتصادى الجديد، مجلة مصر المعاصره ، الجمعية المصريه للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد ٤٩٤ ، ابريل ٢٠٠٩، ص ٦٩٦.

2 Financial Times Business LTD, the Banker, Feb., 2010.

٤. أهمية الدراسه :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من قيامها بتحليل ودراسة مؤشرات البنوك التجارية العامه والتى تستحوذ على معظم النشاط المصرفى فى مصر وتاثير ذلك على عمليات الاصلاح المصرفى فى مصر ومما للبنوك التجارية العامه من دورا كبير وملموس يجب مراعاته عند التفكير فى اجراء عمليات اصلاح مصرفى مستقبلا.

٥. فروض الدراسه :

الفرض الاول : سيطرة البنوك التجاريه العامه على معظم النشاط المصرفى فى مصر.

الفرض الثانى : البنوك التجارية الخاصة حققت نتائجاً افضل من تلك التى حققتها البنوك التجارية العامه.

٦. خطه الدراسه:

إستنادا على مشكلة الدراسة وطبقا للاهداف وفروضه الموضوعه فإنه يكون من المنطقى تقسيم خطة الدراسة الى المباحث التاليه :

المبحث الاول: قياس وتحليل اداء البنوك التجاريه العامه فى مصر.

المبحث الثانى: دراسة مقارنه لأداء بنوك القطاع العام مقارنة ببعض البنوك الخاصة.

المبحث الاول

قياس وتحليل اداء البنوك التجاريه العامه فى مصر

تقوم البنوك العامة بوظائف البنوك الشاملة لصالح الحكومة ، كما يسهم الفائض السنوى لهذه البنوك فى تمويل الخزانة العامة ، حيث تحصل الحكومة على نصيب من الارباح المحققة بإعتبارها صاحبة رأس المال المستثمر فى هذه البنوك . وتتزايد اهمية هذه البنوك فى ارقات الازمات مثل قيام بنك مصر بانقاذ مودعى بنك الاعتماد والتجارة مصر .

يمكن إلقاء الضوء على أهمية الدور التنموى لبنوك القطاع العام التجارية من خلال دراسة وتحليل أوزانهم النسبيه فى القطاع المصرفى وتحليل أهم المؤشرات لها مايلى :

جدول رقم ١

حصة البنوك العامه من القطاع المصرفى المصرى ٢٠٠٩/٦/٣٠

الارقام بالمليون جم

بيان	البنك الاهلى المصرى*	بنك مصر*	بنك القاهره*	إجمالى البنوك العامه	اجمالى القطاع المصرفى المصرى**	نسبة البنوك العامه لاجمالى البنوك %
اجمالى الاصول	259077	163504	39635	462216	1091993	42.33
اجمالى الودائع	218889	131732	35324	385945	809694	47.67
اجمالى القروض	75127	46478	8678	130283	429957	30.30
اذون الخزانه وأ. الماليه	95319	62285	22265	179869	332597	54.08
رأس المال	2250	3400	1600	7250	41550	17.45

المصدر: *من الميزانيات المنشورة والمعتمده للبنوك المذكوره .

** http://www.cbe.org.eg/timeSeries.htm

ومن تحليل موقف البنوك التجارية العامه الثلاثة بالنسبة لإجمالي البنوك يتضح مايلى:

- تتميز البنوك العامة التجارية الثلاثه بالإنتشار الجغرافى الأوسع على مستوى الجمهورية ،حيث تبلغ فروعها حوالى ٢٠٨٨ فرعاً ، بينما يقتصر عدد الفروع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة على ١٢٧٠ فرعاً ، وعدد فروع الفروع الاجنبيه بلغ ٨٥ فرعاً حتى نهاية يونيو ٢٠٠٩ [١].
- بالرغم من أن عدد بنوك القطاع العام التجارية يبلغ ثلاثة بنوك فقط إلا أنها تستأثر بالنصيب الأكبر من النشاط المصرفي وفقا للمركز فى٢٠٠٩/٦/٣٠، حيث حققت ٤٢,٣٣% من إجمالي المركز المجمع للبنوك، ٤٧,٦٧% من إجمالي الودائع، ٣٠,٣٠% من إجمالي القروض ،٥٤,٠٨% من إجمالي الاستثمارات المالية وأذون الخزانة.
- إستحوذت البنوك العامة التجارية الثلاثه على ٣٨٦ مليار جنيه من الودائع أى ما نسبته ٤٧.٧%من اجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى البالغة ٨١٠ مليار جم ، بينما إقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة والبالغ عددها٣٦ بنكاً على ٤٢٤ مليار جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٠٩.
- قدمت بنوك القطاع العام التجارية الثلاثه١٣٠مليار جنيه من إجمالى أرصدة القروض حتى نهاية يونيو ٢٠٠٩ أى حوالى ٣٠%من الاجمالى لدى الجهاز المصرفى ككل، فى حين بلغ نصيب البنوك التجاريه المشتركه والخاصة حوالى ٣٠٠ مليار جم [٢].
- استحوذت البنوك العامه التجارية الثلاثة على ٤٦٢ مليار جم وبنسبة ٤٢,٣٣ % من إجمالي المركز المالي المجمع للبنوك كمايظهر المركز فى ٣٠-٦- ٢٠٠٩ وهذا يشير الى انه مازالت البنوك العامه تسيطر على النشاط المصرفى فى مصر.
- بلغت حصة البنوك العامه التجارية الثلاثة حوالي ١٨٠ مليار جم من إجمالي الاستثمارات في الاوراق مالية وأذون الخزانة وبنسبة ٥٤% من إجمالي

١ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ،٢٠٠٨/٢٠٠٩،ص ١١٤.

٢ البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ١١٦.

إستثمارات البنوك المصرية عام ٢٠٠٩ والبالغة ٣٣٢,٦ مليار جم، وهو مايوضحه الشكل التالى:

- إستحوذت على نسبة ١٧.٤٥ % من اجمالى رؤوس أموال البنوك المصريه البالغه ٤١.٥ مليار جم .

شكل رقم ١

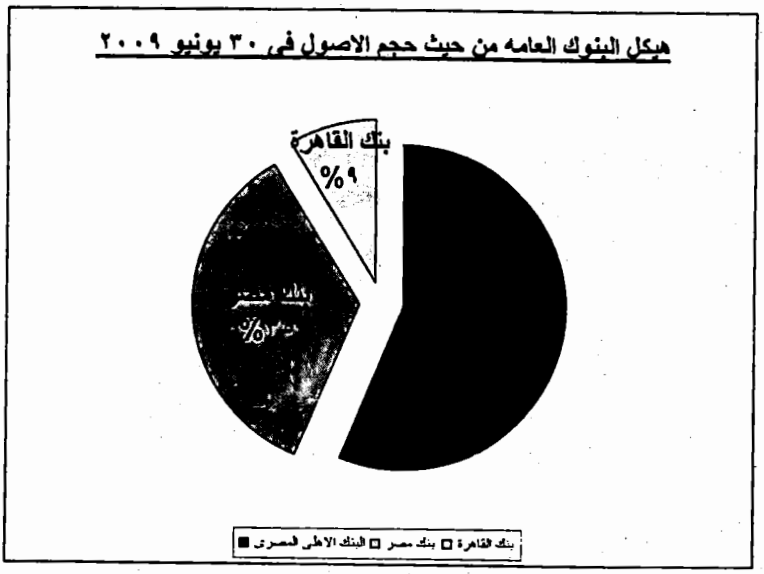

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم ١

ومن الشكل البيانى السابق يتضح:

يتضح لنا ان اكبر البنوك الثلاثة من حيث الاصول المصرفية هو البنك الاهلى المصرى والذى بلغت نسبته ٥٦% اى انه مازال يتربع على المرتبة الاولى بين البنوك المصرية من حيث حجم الاصول ، يليه فى المركز الثانى بنك مصر بنسبه ٣٥% من الحجم الاجمالى للاصول ، ويأتى فى الترتيب الثالث بنك القاهرة بنسبه ٩% ، ،اى بعبارة اخرى يمكن القول بان البنوك التجارية العامة الثلاثة (الاهلى ،مصر،القاهرة) تمتلك ٤٢.٣% من حجم الاصول فى الجهاز المصرفي المصرى، الامر الذى يشير الى سيطرة البنوك العامه على حجم النشاط المصرفى (نسبة الاصول بها للبنوك بصفة عامة) .

شكل رقم ٢

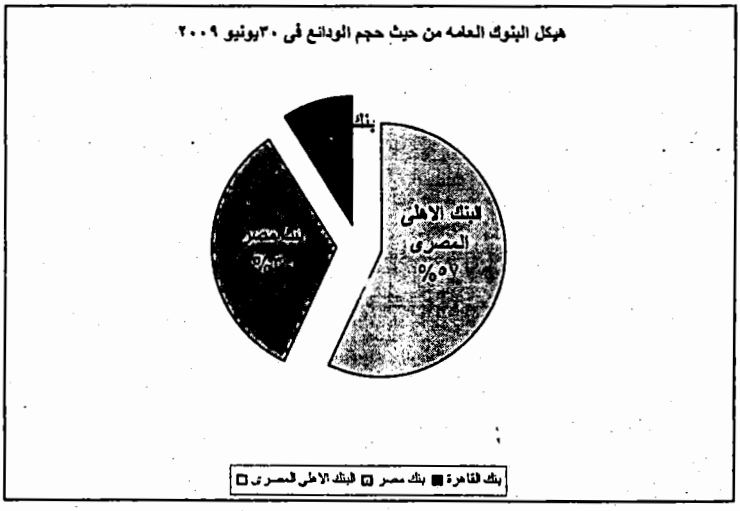

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم ١

ومن الشكل البيانى السابق يتضح:

يتضح لنا ان اكبر البنوك الثلاثة من حيث اجمالى الودائع هو البنك الاهلى المصرى والذى بلغت نسبته ٥٧% اى انه مازال يتربع على المرتبة الاولى بين البنوك المصرية من حيث حجم الودائع ، يليه فى المركز الثانى بنك مصر بنسبه ٣٤% من الحجم الاجمالى للودائع ، ويأتى فى الترتيب الثالث بنك القاهرة بنسبه ٩% ، ،اى بعبارة اخرى يمكن القول بان البنوك التجارية العامة الثلاثة (الاهلى ،مصر،القاهرة) تمتلك ٤٧.٦٧% من حجم الودائع فى الجهاز المصرفي المصرى، الامر الذى يشير ايضا الى سيطرة البنوك العامه على النشاط المصرفى.

تحليل ميزانيات البنك الأهلي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

جدول رقم ٢

قائمة المركز المالى للبنك الاهلى المصرى فى ٣٠يونيو ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنوك	77108	87523
أذون خزانة واوراق حكومية (بالصافى)	61891	23766
أصول مالية بغرض المتاجرة	699	1958
قروض للعملاء والبنوك (بالصافي بعد خصم المخصص)	75127	74892
استثمارات مالية متاحة للبيع	22672	15559
استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	3163	3483
استثمارات مالية في شركات تابعه وذات مصلحة مشتركه	7593	8023
أرصدة مدينة واصول أخرى	9769	9199
أصول ثابتة (بالصافي بعد خصم مجمع الاهلاك)	1055	722
إجمالي الأصول	259077	225125
الالتزامات وحقوق المساهمين		
أ/الالتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	12803	21673
ودائع العملاء	218889	173683
دائنو توزيعات	0	54
أرصدة دائنة ومخصصات اخرى	8683	10766
قروض طويلة الأجل	9963	11208
إجمالي الالتزامات	250338	217384
ب/حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	2250	2250
احتياطيات	5589	5492
اجمالي حقوق المساهمين	7839	7742
صافي أرباح العام	900	0
اجمالي حقوق المساهمين و صافي ارباح العام	8739	7742
اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	259077	225125
التزامات عرضية وارتباطات	138238	138501

المصدر: ميزانية البنك الاهلى المصرى المعتمده والمنشورة ٢٠٠٩

جدول رقم ٣

قائمة الدخل للبنك الاهلى المصرى عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ -٦-٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
عائد القروض والايرادات المشابهه	17807	14939
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهه	-14350	-12432
صافي الدخل من العائد	3457	2507
صافي الاتعاب والعمولات	1550	1443
توزيعات الارباح	275	650
صافي دخل المتاجره	-209	136
ايرادات (مصروفات) تشغيل اخرى	1294	323
صافي ايرادات النشاط	6367	5059
مخصصات	-1386	-7914
ارباح(خسائر) الاستثمارات المالية	-589	5186
مصروفات ادارية وعمومية واهلاك واستهلاك واخرى	-2658	-1881
صافي ارباح النشاط	1735	451
ارباح(خسائر) غير متعلقة بالنشاط	3	15
الارباح قبل خصم الضرائب	1737	466
الضرائب	-837	-81
صافي ارباح العام بعد الضرائب	900	385
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي الارباح بالجم	0.34	0.14

المصدر: القوائم المالية للبنك الاهلى المصرى المعتمده والمنشورة ٢٠٠٩

وباستخراج اهم البنود لمعرفة الوزن النسبى للبنك الاهلى المصرى كمقارنة باجمالى البينوك المصريه مجتمعه يتضح:

جدول رقم ٤

الوزن النسبى للبنك الاهلى المصرى كما يظهر فى ٢٠٠٩/٦/٣٠

بيان	البنك الاهلى المصرى	الوزن النسبى للبنك فى نسبة البنوك العامه	الوزن النسبى للبنك لاجمالى القطاع المصرفى فى مصر
اجمالى الاصول	259077	56.1	23.7
اجمالى الودائع	218889	56.7	27.0
اجمالى القروض	75127	57.7	17.5
اذون الخزانه وأ. الماليه	95319	53.0	28.7

المصدر :الارقام من ميزانية البنك المعتمدة والمنشورة والنسب حسبت بواسطة الباحث.

ومن استقراء ميزانية البنك الأهلي في ٢٠٠٨/٦/٣٠ و ٢٠٠٩/٦/٣٠ السابقه يمكن استخراج النسب والمؤشرات الآتية:

- متوسط إجمالي الأصول = ٢٤٢١٠١ مليون جم
- متوسط حقوق الملكية = ٧٧٩١ مليون جم
- دخل الفوائد = ١٧٨٠٧ مليون جم
- الدخول الأخرى بخلاف الفوائد = ٣١١٩ مليون جم
- إجمالي الايرادات = ٢٠٩٢٦ مليون جم
- تكلفة الودائع والاقراض = ١٤٣٥٠ مليون جم
- المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد = ٤٨٤٢ مليون جم

مؤشرات الربحية :

- العائد على حقوق الملكية = صافى الدخل /متوسط حقوق الملكية= ١١.٥%
- الرفع المالي = متوسط إجمالي الأصول/ متوسط اجمالى حقوق الملكية = ٣١.١ مره.
- العائد على الاصول = هامش الربح * منفعة الاصول
- هامش الربح = صافى الدخل / اجمالى الايرادات = ٤.٣%
- منفعة الاصول = اجمالى الايرادات/ اجمالى الاصول = ٨.١%
- العائد على الأصول = ٤,٣٠ × ٨,١٠ = ٠,٣٥

- دخل الفوائد/ اجمالى الاصول = ٦.٨٧%
- الدخول الاخرى بخلاف الفوائد / اجمالى الاصول= ١.٢%
- ضرائب الدخل/ اجمالى الايرادات= ٤%
- المصروفات الاخرى بخلاف الفوائد/ اجمالى الايرادات=٢٣.١٤%
- مصروف الفوائد/ اجمالى الايرادات= ٦٨.٦%

فمن استقراء الارقام السابقة يتضح انخفاض العائد على حقوق الملكية(ROE) الذى بلغ ١١.٥% و تعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالبنك ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وايضا يلاحظ انخفاض العائد على الاصول(ROA) والذى بلغت ما نسبته ٠,٣٥، وتعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام أصوله فى توليد الربح ، وكلما ارتفت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك فى استغلال أصوله .

تحليل ميزانيات بنك مصر عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

جدول رقم ٥ قائمة المركز المالى لبنك مصر فى ٣٠يونيو٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	11221	10763
أرصده لدى البنوك	21827	44043
أذون خزانة واوراق حكوميه اخرى	29457	17674
أصول مالية بغرض المتاجرة	4351	7503
قروض وتسهيلات للبنوك	614	753
قروض وتسهيلات للعملاء	45864	39859
استثمارات مالية متاحه للبيع	23166	18514
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	7107	7535
استثمارات مالية فى شركات تابعه وذات مصلحة مشتركه	2555	2636
اصول أخرى	6932	5925
أصول ثابتة	410	404
إجمالي الأصول	153504	155609
الالتزامات وحقوق المساهمين: أ/ الالتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	3326	19513
ودائع العملاء	131732	117569
قروض اخرى	7436	7473
التزامات اخرى	2322	2367
مخصصات اخرى	1509	1507
التزامات ضريبيه مؤجله	188	123
إجمالي الالتزامات	146513	148552
ب/حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	3400	3400
احتياطيات	3426	3656
صافي أرباح العام	165	0
اجمالي حقوق المساهمين متضمنا صافي ارباح العام	6991	7056
اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	153504	155609
التزامات عرضية وارتباطات اخرى	10609	12097

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر المعتمده والمنشورة فى ٢٠٠٩.

جدول رقم ٦

قائمة الدخل لبنك مصر عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ -٦-٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
عائد القروض والايرادات المشابهه	9083	7758
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهه	-7993	-8357
صافى الدخل من العائد	1090	-599
ايرادات الاتعاب والعمولات	706	694
مصروفات الاتعاب والعمولات	-25	-25
صافى الدخل من الاتعاب والعمولات	681	669
توزيعات الارباح	925	982
صافى دخل المتاجره	134	266
المالية خسائر) ارباح الاستثمارات)	-754	3466
مخصصات	-86	-3540
مصروفات اداريه	-1556	-1494
ايرادات تشغيل اخرى	302	531
الربح قبل ضرائب الدخل	735	280
مصروفات ضرائب الدخل	-570	-124
صافى ارباح العام	165	156
ربحية السهم (جم /اسهم)	0.19	0.18

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر المعتمده والمنشورة فى ٢٠٠٩.

وباستخراج أهم البنود لمعرفة الوزن النسبى لبنك مصر كمقارنة باجمالى البينوك المصريه مجتمعه يتضح:

جدول رقم ٧

الوزن النسبى لبنك مصر كما يظهر المركز فى ٢٠٠٩/٦/٣٠

بيان	بنك مصر	الوزن النسبى للبنك فى نسبة البنوك العامه	الوزن النسبى للبنك لاجمالى القطاع المصرفى فى مصر
اجمالى الاصول	163504	35.4	15.0
اجمالى الودائع	131732	34.1	16.3
اجمالى القروض	46478	35.7	10.8
اذون الخزانه وأ. الماليه	62285	34.6	18.7

المصدر :الارقام من ميزانية البنك المعتمدة والمنشورة والنسب حسبت بواسطة الباحث.

من استقراء ميزانية بنك مصر خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ يمكن استخراج النسب والمؤشرات الآتية:

- متوسط إجمالي الأصول = ١٥٤٥٥٦,٥٠ مليون جم
- متوسط ح. الملكية = ٧٠٢٣,٥٠ مليون جم
- دخل الفوائد = ٩٠٨٣ مليون جم
- الدخول الأخرى بخلاف الفوائد = ٢٠٦٧ مليون جم
- إجمالي الإيرادات = ١١١٥٠ مليون جم
- تكلفة الودائع والاقراض= ٧٩٩٣ مليون جم
- المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد = ٢٤٢١ مليون جم

مؤشرات الربحية :

- العائد على حقوق الملكية = ٢,٣٥%
- الرفع المالي = ٢٢ مرة
- هامش الربح = ١,٤٨%
- منفعة الأصول = ٧,٢٦%
- العائد على الأصول = ٠,١١

- دخل الفوائد / إجمالي الأصول = ٥,٩٢%
- الدخول الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول = ١,٣٥%
- ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات = ٥,١١%
- المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات = ٢١.٧%
- مصروف الفوائد/ اجمالى الايرادات= ٧١.٧%

فمن استقراء الارقام السابقة يتضح انخفاض العائد على حقوق الملكية(ROE) بنسبة كبيره حيث بلغ ٢.٣٥% و تعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالبنك ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وايضا يلاحظ انخفاض العائد على الاصول(ROA) والذى بلغت ما نسبته ٠,١١ ، وتعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام أصوله فى توليد الربح ، وكلما ارتفت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك فى استغلال أصوله .

تحليل ميزانيات بنك القاهرة عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

جدول رقم ٨

قائمة المركز المالى لبنك القاهرة فى ٣٠يونيو٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنوك	7558	15094
أذون خزانة وسندات حكومية (بالصافى)	14959	11622
أصول مالية بغرض المتاجرة	235	3237
قروض للعملاء والبنوك (بالصافي بعد خصم المخصص)	8678	5690
استثمارات مالية متاحة للبيع	5301	1688
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	1987	1107
استثمارات مالية في شركات تابعه وذات مصلحة مشتركه	18	19
أرصدة مدينة أخرى	591	693
أصول ثابتة (بالصافي بعد خصم مجمع الاهلاك)	308	312
إجمالي الأصول	39635	39462
الالتزامات وحقوق المساهمين		
أ/الالتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	298	543
ودائع العملاء	35324	34294
دائنو توزيعات	--	426
أرصدة دائنة ومخصصات اخرى	1113	1396
قروض طويلة الأجل	6	14
إجمالي الالتزامات	36742	36674
ب/حقوق المساهمين		
رأس المال المصدر و المدفوع	1600	1600
احتياطيات	1188	1188
اجمالي حقوق المساهمين	2788	2788
صافي أرباح العام	106	0
اجمالي حقوق المساهمين متضمنا صافي ارباح العام	2894	2788
اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	39635	39462
التزامات عرضية وارتباطات	3452	2826

المصدر: القوائم المالية لبنك القاهرة المعتمده والمنشورة فى ٢٠٠٩.

جدول رقم ٩

قائمة الدخل لبنك القاهره عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ -٦-٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

البيان	30/06/2009	30/06/2008
عائد القروض والايرادات المشابهه	2947	2714
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهه	-2073	-2274
صافي الدخل من العائد	874	440
ايرادات الاتعاب والعمولات	217	238
مصروفات الاتعاب والعمولات	-1	-1
صافي الاتعاب والعمولات	216	237
توزيعات الارباح	55	34
صافى دخل المتاجره	30	295
ايرادات(مصروفات) تشغيل اخرى	218	339
صافي ايرادات النشاط	1393	1345
مخصصات	-94	-147
ارباح(خسائر) استثمارات مالية	-190	-432
مصروفات ادارية وعمومية واهلاك واستهلاك واخرى	-703	-950
صافى ارباح النشاط	405	681
ارباح(خسائر) غير متعلقة بالنشاط	4	14
الارباح(الخسائر قبل خصم الضرائب)	409	694
الضرائب	-303	-35
صافي ارباح(خسائر) العام	106	*660
نصيب السهم من حصة المساهمين	0.22	1.41

* تتضمن ٦١٠ مليون جم ارباح غير متكرره نتجت عن تنفيذ برنامج اعادة هيكلة البنك

المصدر: القوائم المالية لبنك القاهره المعتمده والمنشورة فى ٢٠٠٩.

وباستخراج اهم البنود لمعرفة الوزن النسبى لبنك القاهره كمقارنة باجمالى البنوك المصريه مجتمعه يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٠

الوزن النسبى لبنك القاهره كما يظهر المركز فى ٢٠٠٩/٦/٣٠

بيان	بنك القاهره	الوزن النسبى للبنك فى نسبة البنوك العامه	الوزن النسبى للبنك لاجمالى القطاع المصرفى فى مصر
اجمالى الاصول	39635	8.6	3.6
اجمالى الودائع	35324	9.2	4.4
اجمالى القروض	8678	6.7	2.0
اذون الخزانه وأ. الماليه	22265	12.4	6.7

المصدر :الارقام من ميزانيه البنك المعتمدة والمنشورة والنسب حسبت بواسطة الباحث.

من استقراء ميزانية بنك القاهره خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ يمكن استخراج النسب والمؤشرات الآتية:

- متوسط إجمالي الأصول = ٣٩٥٤٨,٥ م.ج
- متوسط ح. الملكية = ٢٧٨٨ م.ج
- دخل الفوائد = ٢٩٤٧ م.ج
- الدخول الأخرى بخلاف الفوائد = ٥٢٤ م.ج
- إجمالي الإيرادات = ٣٤٧١ م.ج
- تكلفة الودائع الإفتراضية = ٢٠٧٣ م.ج
- المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = ٩٨٨ م.ج

مؤشرات الربحية:

- العائد على ح. الملكية = ٣,٨٠%
- الرفع المالي = ١٤,١٩ مرة
- هامش الربح =٣,٠٥%
- منفعة الأصول = ٨,٧٦%
- العائد على الأصول = ٠,٢٧

- دخل الفوائد / إجمالي الأصول = ٢٩٤٧ / ٣٩٦٣٥ = ٧,٤٤%
- الدخول الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول = ١,٣%
- ضريبة الدخل / إجمالي الإيرادات = ٨,٧٣%
- المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد/ إجمالي الإيرادات = ٢٨,٤٦%
- مصروف الفوائد / إجمالي الإيرادات = ٥٩,٧٢%

فمن استقراء الارقام السابقة يتضح انخفاض العائد على حقوق الملكية(ROE) بنسبة كبيره حيث بلغ ٣.٨% و تعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالبنك ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وايضا يلاحظ انخفاض العائد على الاصول(ROA) والذى بلغت ما نسبته ٠,٢٧، وتعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام أصوله فى توليد الربح ، وكلما ارتفت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك فى استغلال أصوله .

جدول رقم ١١

جدول المؤشرات الأساسية لبنوك القطاع العام في مصر عام ٢٠٠٩

(مليون جم)

بيان	البنك الأهلي	بنك مصر	بنك القاهرة
إجمالي الأصول	٢٥٩٠٧٧	١٥٣٥٠٤	٣٩٦٣٥
إجمالي حقوق الملكية	٧٨٣٩	٦٨٢٦	٢٧٨٨
ودائع العملاء	٢١٨٨٨٩	١٣١٧٣٢	٣٥٣٢٤
قروض للعملاء والبنوك	٧٥١٢٧	٤٦٤٧٨	٨٦٧٨
صافي أرباح العام	٩٠٠	١٦٥	١٠٦
دخل الفوائد	١٧٨٠٧	٩٠٨٣	٢٩٤٧
الدخول الأخرى بخلاف الفوائد	٣١١٩	٢٠٦٧	٥٢٤
تكلفة الودائع الإفتراضي	١٤٣٥٠	٧٩٩٣	٢٠٧٣
العائد على حقوق الملكية (%)	% ١١.٥٥	%٢.٣٥	%٣.٨٠
الرفع المالي (مرة)	٣١.١ مره	٢٢ مره	مره١٤.٢٥
العائد على الأصول (%)	٠.٣٥	٠.١١	٠.٢٧
هامش الربح (%)	%٤.٣	%١.٤٨	%٣.٠٥
منفعة الأصول (%)	%٨.١	%٧.٢٦	%٨.٧٦
دخل الفوائد/إجمالي الأصول (%)	%٦.٨٧	%٥.٩٢	%٧.٤٤
الدخول الأخرى بخلاف الفوائد/ إجمالي الأصول (%)	%١.٢	%١.٣٥	%١.٣
المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد/إجمالي الإيرادات (%)	%٢٣.١٤	%٢١.٧	%٢٨.٤٦
مصروف الفوائد/إجمالي الإيرادات (%)	%٦٨.٦	%٧١.٦٩	%٥٩.٧٢
نسبة الضرائب= ضريبه الدخل/ اجمالى الايرادات	%٤	%٥.١١	%٨.٧٣

المصدر: حُسبت بواسطة الباحث من الميزانيات المعتمدة والمنشوره للبنوك العامه .

ويتضح مدى انخفاض معظم مؤشرات البنوك التجاريه العامه الثلاثة كما يتضح من الجدول السابق اذا ماقورنت بالبنوك الخاصة المصريه علما بان كافة مؤشرات البنوك المصريه سواء عامه او خاصة منخفضة للغاية اذا ماقورنت بالبنوك العالميه او ببعض البنوك العربيه.

تعليق على جدول المؤشرات الأساسية لبنوك القطاع العام في مصر عام ٢٠٠٩:

وجود بعض نقاط القوة في البنوك التجاريه العامه كمايلى:

- تمتعهم بقاعدة ودائع أساسية كبيرة ناتجة من الثقة التي يوليها عملاء هؤلاء البنوك نظراً لملكيتها للدولة.
- كبر حجم البنوك التجاريه العامة يمكنها من تقديم خدمات البنوك الشاملة وإدخال التقنية الحديثة ويمكنها من تحقيق وفورات الحجم والنطاق ناتج عن إنتشارفروعها.
- زيادة معدلات النمو وتطوير أداؤهم في السنوات الأخيرة (فيما عدا بنك القاهره نظرا لما تعرض له خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨ من اعلان عن دمجه فى بنك مصر ثم التراجع ثم الاعلان عن بيعه لمستثمر استراتيجى ثم التراجع مما اثر على كافة مؤشراته) وهو ما يتضح من الجداول الآتية:

جدول رقم ١٢

تطور نشاط البنك الأهلي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

بيان	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الأصول	١٨٥٣١٠	٢٥٩٠٧٧	٢٢٥١٢٥
إجمالي حقوق الملكية	٦٥٥٣	٧٧٤٢	٧٨٣٩
ودائع العملاء	١٥٥١٨٩	١٧٣٦٨٣	٢١٨٨٨٩
صافي قروض العملاء والبنوك	٧١٢٩١	٧٤٨٩٢	٧٥١٢٧
صافي الربح قبل الضرائب	٤٤٣	٤٦٦	١٧٣٧

المصدر:ميزانيات البنك المنشورة والمعتمده اعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

حيث ارتفعت اصول البنك الاهلى من ١٨٥ مليار عام ٢٠٠٦ الى ٢٢٥ مليار عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ٤٠ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٢٢ %، فى حين ارتفعت حقوق الملكية من ٦.٦ مليار جم عام ٢٠٠٦ الى ٧.٨

مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ١.٣ مليار جم وبنسبة نمو قدرهاحوالى ٢٠% فى حين ارتفعت ودائع العملاء من ١٥٥ مليار جم عام ٢٠٠٦ الى حوالى ٢١٩ مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ٦٤ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٤١ %، بينما ارتفعت قيمة القروض من ٧١ مليار جم عام ٢٠٠٦ الى حوالى ٧٥ مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ٤ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٥.٦%.

جدول رقم ١٣

تطور نشاط بنك مصر خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

بيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الأصول	١٣٧٧٢٨	١٥٥٦٠٩	١٥٣٥٠٤
إجمالي حقوق الملكية	٥٣٢٣	٧٠٥٦	٦٩٩١
ودائع العملاء	١٠٧٦١٤	١١٧٥٦٩	١٣١٧٣٢
صافي قروض العملاء والبنوك	٤٣٣٨٢	٤٠٦١٢	٤٦٤٧٧
صافي الربح قبل الضرائب	٢٩٢	٢٨٠	٧٣٥

المصدر:ميزانيات البنك المنشورة والمعتمده اعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

حيث ارتفعت اصول بنك مصر من حوالى ١٣٨ مليار عام ٢٠٠٧ الى حوالى ١٥٤ مليار عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ١٦ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ١١.٦ %، فى حين ارتفعت حقوق الملكية من ٥.٣ مليار جم عام ٢٠٠٧ الى ٦.٩ مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ١.٦ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٣٠% فى حين ارتفعت ودائع العملاء من ١٠٨ مليار جم عام ٢٠٠٧ الى حوالى ١٣٢ مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ٢٤ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٢٢ %، بينما ارتفعت قيمة القروض من ٤٣ مليار جم عام ٢٠٠٧ الى حوالى ٤٦ مليار جم عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها حوالى ٣ مليار جم وبنسبة نمو قدرها حوالى ٧%.

جدول رقم ١٤

تطور نشاط بنك القاهره خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جم

بيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الأصول	٤٥٢٦٣	٤٥٣٠٩	٥٠٤٩٥	٣٩٤٦٢	٣٩٦٣٥
إجمالي حقوق الملكية	٢٩٧٢	٢٨٦٩	٢٥٧٨	٢٧٨٨	٢٧٨٨
ودائع العملاء	٣٧٩٥٤	٣٨٣٣٤	٣٨٦٤٣	٣٤٢٩٤	٣٥٣٢٤
صافي قروض العملاء والبنوك	٢٢٩٩٤	٢١٧٢٤	٦٩٥٠	٥٦٩١	٨٦٧٨
صافي الربح قبل الضرائب	١١٥	١٠٤	١٢٩	٦٩٤	٤٠٩

المصدر :ميزانيات البنك المنشورة والمعتمده من اعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩.

حيث انخفضت اصول بنك القاهرة من ٤٥ مليار عام ٢٠٠٤ الى حوالى ٤٠ مليار عام ٢٠٠٩ بانخفاض قدره حوالى ٥ مليار جم وبنسبة انخفاض قدرها حوالى ١١ %، فى حين انخفضت حقوق الملكية من ٢.٩ مليار جم عام ٢٠٠٤ الى ٢.٨ مليار جم عام ٢٠٠٩ بانخفاض قدره حوالى ٠.٢ مليار جم وبنسبة حوالى ٦.٢% فى حين انخفضت ودائع العملاء من ٣٧.٩ مليار جم عام ٢٠٠٤ الى حوالى ٣٥ مليار جم عام ٢٠٠٩ بانخفاض قدره حوالى ٢.٦ مليار جم وبنسبة حوالى ٧ %، بينما انخفضت قيمة القروض من حوالى ٢٣ مليار جم عام ٢٠٠٤ الى حوالى ٨.٨ مليار جم عام ٢٠٠٩ بانخفاض قدره حوالى ١٤.٢ مليار جم وبنسبة انخفاض قدرها حوالى ٦٢% وهى نسبة كبيره للغاية انعكست على ربحية البنك وعلى جميع مؤشراته.

أما نقاط الضعف فتتمثل فيما يلى [١]:

١ للمزيد من التفاصيل حول اعادة هيكلة البنوك العامه انظر:

– د.صديق عبد البر،اعادة هيكلة الجهاز المصرفى المصرى وكيفية زيادة قدرته التنافسيه :دراسة من التجارب الدوليه، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٣، ص ص ١٤٣:١٤٧.

- عدم توافر المرونه الكافيه فى ادارة البنوك العامه فى ظل تدخل الدولة فى إدارتها.
- انخفاض مؤشرات ربحية البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة والمشتركة وهو ما ينعكس بالتبعية على ربحية السهم الواحد والذي يؤخذ في الحسبان عند حساب مضاعف السعر / الربحية عند طرح الأسهم لأغراض الخصخصة.
- على الرغم من استحواذ البنوك التجارية العامة على النصيب الاكبر من حجم النشاط المصرفى سواء كان ذلك من حيث حجم رؤوس الاموال او من حيث حجم الاصول المصرفية ، الا ان معدل العائد المحقق على حجم الاصول قد بلغ نسب متدنية فى هذه البنوك خاصة اذا ما قورنت هذا النسب بالبنوك الخاصة او الاجنبية او العربية
- ارتفاع حجم المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض (وهو يعكس الديون الرديئة التي تتضمنتها محفظة القروض).

جدول رقم ١٥

حجم المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض فى البنوك العامه

البنك	المخصصات في نهاية ٢٠٠٩/٦/٣٠	نسبة رصيد المخصص إلى القروض
الأهلي	١٨٣٠٠	%٢٤,٣٦
مصر	١٧٥٧٩	%٣٧,٨٢
القاهرة	١٤١	%١,٦٢

ومن أهم المشاكل التى تعانى منه البنوك العامه هى مشكلة زيادة حجم الديون غير المنتظمة ، حيث صنف البنك المركزى المصرى القروض إلى ٣ أنواع هى قروض دون المستوى وقروض مشكوك فى تحصيلها وقروض رديئة ،وتجدر الاشاره الى ان مشكلة الديون المتعثره لها العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد القومى ومعدلات النمو فى مصر ، حيث تشير التجربة المصرية الى أن التحول فى هيكل القروض لصالح القطاع الخاص قد أسفر عن تصاعد ظاهرة الديون المتعثرة .

وكان المفروض أن يؤدى الى ازدياد كفاءة الوساطة المالية طبقا لما تذهب إليه أدبيات التحرير المالى – ويرجع ذلك الى عدد من العوامل أهمها :

- سوء إدارة محفظة القروض ومحفظة الاوراق المالية .
- إرتفاع درجة التركز فى القروض الممنوحة للقطاع الخاص .
- سوء إدارة الموارد و الاستخدامات والقصور فى الكفاءة الادارية والتنظيمية
- انخفاض احجام رؤوس الاموال بشكل كبير اذا ماقورنت بالبنوك العربيه او الاجنبيه وكما اوضحنا فى هذه الدراسة عند اجراء مقارنة بين البنوك المصريه والبنوك العربيه والاجنبية ويرى الباحث ضرورة اعادة رسملة البنوك العامه إن الهدف الرئيسي لعمليات إعادة الرسملة هو تقديم رؤوس أموال للبنوك حتى يتسنى لها مواصلة الإقراض إلى منشآت الأعمال والأفراد[1].
- يتسم المجتمع بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل سعر الفائدة، وهو ما يجعل من المجتمع المصرى مجتمعًا نقديًا يفضل التعامل بالنقود الكاش عن التعامل بالأدوات غير النقدية، مثل: الشيكات، والحوالات، والبطاقات الائتمانية.
- الاطار القانونى الذى يحكم عمل الجهاز المصرفي، لا يساعد على سهولة تطبيق الخدمات وسرعة البت في إجراءات التقاضي.
- عدم وجود شخصية محددة للبنوك حيث تعمل في كل المجالات، مما يلغي شخصيتها ويحد من تميزها فى مجال معين ويزيد من حدة المنافسة بينها، وهذا على عكس البنوك فى العالم، حيث يكون للبنك شخصية محددة، فإما أن يكون البنك تجاريًا أو استثماريًا أو عقاريًا ولكن فى مصر كل البنوك تجاريه.
- ضعف مخصصات ميزانيات التدريب وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى ٣% من ميزانية البنك كما في البنوك العالمية، وهذا يجعل البنوك المصريه غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري بها.
- ضعف التطوير، وخاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات والتجارة الإلكترونية.

---

1 http://www.worldbank.org/

- حيث عاشت البنوك المصريه فترات طويلة من الائتمان الموجه ثم تعثرت المشروعات والبنوك ايضا كنتيجة لذلك واندلعت ازمة نواب القروض والديون المتعثرة واهتزاز الثقه بشده فى القطاع المصرفى وتوقفت عن البنوك عن منح الائتمان للشركات واختارت نشاط اكثر امنا فى ذلك الوقت فاتجهت البنوك الى فترة تمويل نشاط التجزئة المصرفيه بأنواعها(قروض سيارات وقروض شخصية وبطاقات ائتمانية) ولكن بعد زيادة حالات التعثر فى نشاط التجزئة وهذا بسبب تكالب البنوك كلها على تمويل هذه النوعية من القروض فعادت واتجهت الى فترة تسمى فترة القروض المشتركه وهى الفترة الحالية الان وهى القروض الاكثر امنا من وجهة نظر البنوك وفى الحالات او الفترات الثلاثة كانت بعيده عن الوظيفه الاساسية وهى التمويل والائتمان والمشاركه بفاعلية فى عملية التنميه الاقتصادية للاقتصاد المحلى.

بخلاف مشكلة عدم اعلان ميزانيات البنوك العامه عن العام المالى المنتهى فى ٣٠يونيو ٢٠٠٦ ، حتى تاريخ يونيو ٢٠٠٧ الامر الذى ادى الى حدوث بلبلة كبيره داخل القطاع والتساؤل عن السبب الحقيقى من وراء ذلك [١].

فضلا عن معاناة البنوك العامه من مشاكل فى محفظته الائتمانيه نتيجة الاجبار لاعتبارات سياسية واقتصاديه على الاندماجات القسريه مثل بنك الاعتماد والتجارة ومصر اكستريور الى بنك مصر وبنك المهندس الى البنك الاهلى .

ويمكن تفسير تلك الظواهر بما يشار إليه فى العديد من الادبيات المصرفية من أن المراحل الاولى للتحرير المالى عادة ما تقترن بإتجاه البنوك الى قبول درجة أعلى من المخاطرة سواء لتعظيم الربح أو نتيجة الافتقار الى الخبرات والمهارات الفنية القادرة على التقييم الصحيح للمخاطر الائتمانية والمتابعة الدقيقة للقروض خلال مدة سريانة .

هذا وتنحصر اسباب تعثر القروض بوجه عام فى ثلاث اسباب رئيسية هى [٢]:

---

١ نشر ان الخلافات حول عجز المخصصات هو سبب تاخر اعلان ميزانيات البنوك العامه.

٢ السيد عبد المولى . الركود الاقتصادى وتعثر عملاء البنوك ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، يوليو / اكتوبر ٢٠٠٤، العدد٤٧٥/٤٧٦،ص ص٥:١٩ .

- أسباب ترتبط بالجهاز المصرفى : مثل قصور دراسات الجدوى التى يجريها البنك حول القرض والعميل ،سواء من حيث نقص المعلومات عن العميل وعدم الاهتمام بتحليل الغرض من القرض ومصادر سداده ، اوعدم تناسب حجم القرض الممنوح مع الضمانات التى يقدمها العميل ، فضلا عن قصور إجراءات متابعة القرض،هذا بالاضافة إلى إتباع اغلب البنوك لسياسة إئتمانية تركز على تحقيق الربح بدون إستيفاء الضمانات الكافية مما يؤدى الى زيادة المخاطر ،كما تقدم البنوك قروضا تحت ضغوط معينة دون إستيفائها للشروط المطلوبة ، وفى حالات اخرى يتم تقديم قروض بعملات اجنبية ويشترط ان يتم السداد بنفس العملة ، وذلك على الرغم من أن نشاط العميل لا يوفر إيرادات بتلك العملة الاجنبية ، مما ينتج عنة تعثر السداد.
- أسباب متعلقة بالعميل : وتشمل عدم تقديم المعلومات الصحيحة للبنك ، مع عدم الالتزام بإرشادات وتوجيهات البنك و استخدام التسهيل فى غير الغرض الممنوح من اجله ، فضلا عن التوسع فى المشروع خلافا لما تم الاتفاق علية ،هذا بالاضافة الى دخول بعض العملاء فى انشطة ليس لديهم أى خبرة فيها وبالتالى لا يكون لديهم المهارة اللازمة لادارتها .
- ظروف الاقتصاد الكلى ، مثل التغير فى ربط معدلات الضرائب والجمارك وفى أسعار الفائدة وفى سعر الصرف ، إتخاذ الدولة لقرارات مفاجئة فى بعض الاحيان مثل قرار رفع الدعم ، هذا فضلا عن تغير الاوضاع السياسية والاقتصادية والتى تنعكس بصورة واضحة على نشاطات المقترضين ،ويضاف ذلك الى ضعف الرقابة بصفة عامة والذى كان له دورا أساسيا فى تفاقم مشاكل التعثر خلال الفترة الاخيرة من القرن العشرين [١]، هذا وتقدر نسبة القروض المتعثره للقطاع المصرفى فى مصر بحوالى ١٩.٣% ويرجع اغلبها لبنوك القطاع العام التى مازالت مملوكة للدولة فى حين ان هذه النسبة لم تزد عن نسبة ٥% فى دول الخليج العربى وايضا فى كل من فرنسا وانجلترا والمكسيك وتركيا[٢].

---

١ د.فرج عزت، الصناعه المصرفيه المالية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦٧:٣٦٩.

٢ جمال الدين زروق واخرون، أوضاع القطاع المصرفى فى الدول العربيه وتحديات الازمة العالمية، صندوق النقد العربى ، سبتمبر ٢٠٠٩، ص١٦.

المبحث الثانى

دراسة مقارنه لأداء بنوك القطاع العام مقارنة بالبنوك الخاصة

سيتم فى هذا المبحث إجراء مقارنه بين البنوك التجارية العامه وبين بعض البنوك الخاصة المصريه وقامت الباحث باختيار عينة للمقارنه بحيث تم اختيار ٣ بنوك خاصة فى مقابل ٣ بنوك عامه وتم اختيارهم من اكبر بنوك خاصة لكى تكون المقارنه شبه عادلة علاوة على ضرورة ادراج البنك العام الوحيد الذى تم خصخصته وهو بنك الاسكندريه وبذلك تبدو المقارنه منطقيه وهو ماسيتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٦

مقارنه بين البنوك العامه المصريه وبعض البنوك الخاصة المصريه وفقا للمراكز المالية فى عام ٢٠٠٩

الارقام بالمليون جم

اسم البنك	اجمالى الاصول	راس المال المدفوع	الارباح المحققه	اجمالى الودائع	نسبة العائد على الاصول % ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE
البنك الاهلى المصرى	٢٥٩٠٧٧	٢٢٥٠	٩٠٠	٢١٨٨٨٩	٣٥ر.	١١.٥٥
بنك مصر	١٥٣٥٠٤	٣٤٠٠	١٦٥	١٣١٧٣٢	١١ر.	٢.٣٥
بنك القاهره	٣٩٦٣٥	١٦٠٠	١٠٦	٣٥٣٢٤	٢٧ر.	٣.٨
البنك التجارى الدولي	٦٣٩٠٠	٢٩٢٥	١٧٥٧	٥٤٨٠٠	٢.٨	٣٤.٢
البنك الاهلى سوسيتيه جنرال	٥٣٠٢٩	٣٣٣٢	١١٨٣	٤٣٧١٥	٢.٢	٢٧.٤
بنك الاسكندريه سان باولو	٣٢١٣٦	٨٠٠	٥٢٤	٢٥٠٩١	١.٦	٢٢.٣
البنك العربى الافريقى الدولي	٥٤٥٧٣	٥٥٠	٧٩٢	٣٢٠٢٦	١.٥	٢٣.١

المصدر: من ميزانيات البنوك المعتمده والمنشوره، ارقام البنوك العامه كما تظهرها القوائم المالية فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ ، ارقام البنوك الخاصة كما تظهرها القوائم المالية فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

ونظرا لاهمية العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كما يتضح من الشكلين التاليين :

شكل رقم ٣

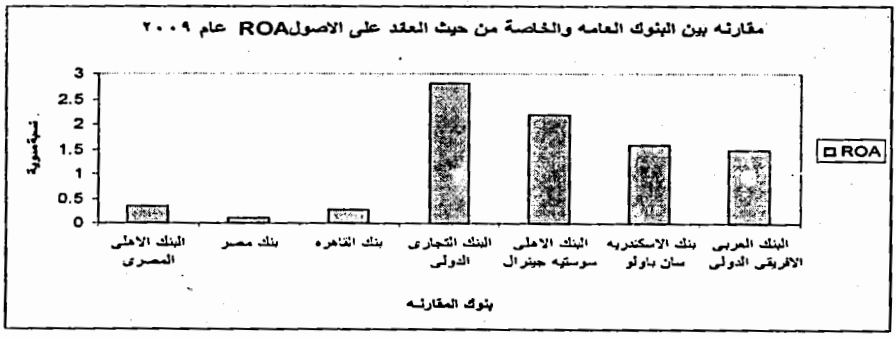

المصدر: بواسطة الباحث من ارقام الجدول رقم ١٦

شكل رقم ٤

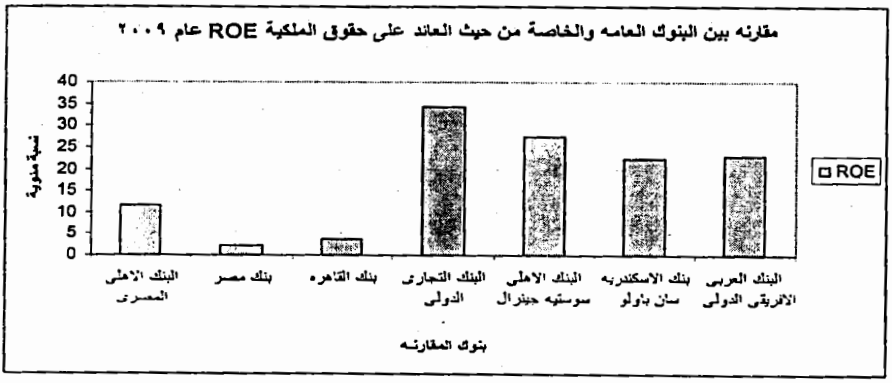

المصدر: بواسطة الباحث من ارقام الجدول رقم ١٦

من إستقراء الجدول السابق والاشكال البيانية يتضح مايلى :

- أحتل البنك التجارى الدولى المرتبه الاولى من حيث نسبة العائد على الاصول ROA حيث حقق نسبه ٢.٨% وبما يزيد عن نسبة العائد على الاصول فى البنوك العامه الثلاثه مجتمعه والتى بلغت ٧٣ر٠% ،فى حين أحتل البنك الاهلى سوسيتيه جنرال المرتبه الثانية من حيث نسبة العائد على الاصول بنسبه ٢ر٢% ثم بنك الاسكندرية سان باولو وهو البنك العام الذى تمت خصخصته بنسبة ٦ر١% ثم البنك العربى الافريقى الدولى وبنسبة ٥ر١% وجميعها بنوكا خاصة ثم جاءت البنوك العامة كمايلى : البنك الاهلى ٣٥ ر٠% ثم بنك القاهرة ٢٧ر٠% ثم بنك مصر

وبنسبة ١١ر٠% أى انه من خلال سبعة مراكز احتلت البنوك التجارية المراكز الثلاثة الاخيرة ويفارق كبير عما حققته البنوك الخاصة الواردة فى المقارنة السابقة

- أحتل البنك التجارى الدولى المرتبه الاولى من حيث نسبة العائد على حقوق الملكية ROE حيث حقق نسبه ٣٤.٢% وبما يزيد عن نسبة العائد على الاصول فى البنوك العامه الثلاثه مجتمعه والتى بلغت ١٧.٧% (حوالى ضعف النسبه) ،فى حين أحتل البنك الاهلى سوسيتيه جنرال المرتبه الثانية من حيث نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبه ٤ر٢٧% ثم البنك العربى الافريقى الدولى وبنسبة ٢٣.١% ثم بنك الاسكندرية سان باولو وهو البنك العام الذى تمت خصخصته بنسبة ٣ر٢٢% ثم جاءت البنوك العامة كمايلى : البنك الاهلى ٥٥ ر١١% ثم بنك القاهرة ٨ر٣% ثم بنك مصر وبنسبة ٢.٣٥% اى انه من خلال سبعة مراكز احتلت البنوك التجارية المراكز الثلاثة الاخيرة ويفارق كبير عما حققته البنوك الخاصة الواردة فى المقارنة السابقة مع ملاحظة ارتفاع هذه النسبة لبنك الاسكندرية بعد خصخصته .
- على الرغم من كبر حجم اصول بنكى مصر والاهلى المصرى وهما اكبر بنكين فى مصر من حيث حجم الاصول الا ان ربحيتهم معاً تقل كثيرا عن ربحية بنك خاص مثل البنك التجارى الدولى الذى حقق ربحية قدرها ١٧٥٧ مليون جم او عن البنك الاهلى سوسيتيه جنرال الذى حقق ربحيه قدرها ١١٨٣ مليون جم .
- عموما من النقطتان السابقتان فسواء تم قياس الارباح بشكل مطلق او من حيث نسبتها الى الاصول نلاحظ ان البنوك الخاصة لازالت تحتل الصدارة الامر الذى يشير الى قدرة البنوك الخاصة على تقديم منتجات مصرفية بتكلفة اقل من البنوك العامة وعليه فأن قدرتها على تحقيق الارباح تصبح اكبر من قدرة البنوك العامة.
- يتفوق البنك التجارى الدولى على البنك الاهلى المصرى فى الربحية ورأس المال فى حين يتفوق على بنك مصر فى الربحيه فقط بينما يتفوق على بنك القاهره فى كل بنود المقارنه ويفارق كبير سواء من حيث حجم الاصول او رأس المال او الودائع او الارباح المحققه .
- يتفوق البنك الاهلى سوسيتيه جنرال على البنك الاهلى المصرى فى رأس المال والربحيه المحققه فى حين يتفوق على بنك مصر فى الربحيه فى حين يتفوق على

بنك القاهره فى كل بنود المقارنه ويفارق كبير سواء من حيث حجم الاصول او راس المال او الودائع او الارباح المحققه .

- يتفوق بنك الاسكندريه سان باولو وهو البنك القطاع العام الوحيد الذى تمت خصخصته على كل من بنك مصر وبنك القاهره فى الربحيه المحققه.
- يحتل البنك الاهلى المصرى المركز الاول فى الاصول والودائع فى حين يحتل المركز الثالث فى الارباح بعد البنك التجارى الدولى والاهلى سوسيته والرابع فى راس المال المدفوع بعد البنك التجارى الدولى ومصر والاهلى سوسيته جنرال.
- يحتل بنك مصر المركز الاول من حيث حجم راس المال والمركز الثانى من حيث حجم الاصول والمركز السادس من حيث الارباح المحققه والمركز الثانى فى الودائع.
- يحتل بنك القاهره المركز السادس من حيث حجم الاصول والخامس من حيث راس المال والسابع من حيث الارباح المحققه والخامس من حيث حجم الودائع.
- فلقد اوضح العرض السابق تدنى النتائج والمؤشرات التى حققتها البنوك العامه كما يشير الى ان القدرات التنافسية للبنوك التجارية الخاصة اكبر من القدرات التنافسية للبنوك التجارية العامة والتى لا تزال تعانى من العديد من المشكلات التى تعوق تنمية قدراتها التنافسية ومن اهمها تبعيتها للدولة والتكلفة التى تتحملها نتيجة معالجة مشاكل القروض المتعثرة .
- وترى الباحث ايضا فى هذا الصدد ان ارباح البنوك العامه وعلى انخفاضها لاترجع الى كفاءة تلك البنوك العامه ولكن يرجع معظمها لاحتكار البنوك العامه للنشاط المصرفى وتركز اغلبه فى ايديها وهو الفارق بين الدول المتقدمه والدول النامية حيث ينخفض نسبة التركز فى الدول المتقدمة فمثلا الولايات المتحده الامريكية بلغت نسبة تركز اكبر خمس بنوك نسبة ٢٧% فى حين بلغت حصة اكبر بنك فيها مانسبته ٨% فقط [1] ، بينما فى الدول النامية مثل مصر فقد بلغ نسبة تركز اكبر ٣ بنوك حوالى ٤٣% مثل البنك الاهلى منها ٢٤% وهو الامر الذى يعمق من مشاكل القطاع المصرفى المصرى .

1 Istvan abel, Pierre L.Siklos(2002), Secrets to the successful Hungarian bank privatization" the benefits of strategic partnerships and foreign ownership, Working Paper, page 21.

نتائج الدراسة

أولاً : خلاصة نتائج إختبار فروض الدراسة :

فروض الدراسة	نتائج إختبارات فروض الدراسة
الفرض الاول : سيطرة البنوك التجارية العامه على معظم النشاط المصرفى فى مصر.	☑ القبول بصحة الفرض: حيث أثبتت الدراسة من خلال تحليل ودراسة مؤشرات البنوك التجارية العامه استحواذها على معظم النشاط المصرفى فى السوق المصرفيه المحليه فى مصر.
الفرض الثانى : البنوك التجارية الخاصة حققت نتائجاً افضل من تلك التى حققتها البنوك التجارية العامه.	☑ القبول بصحة الفرض: حيث اثبتت الدراسة تحقيق البنوك التجاريه الخاصة نتائجا افضل من تلك التى حققتها البنوك التجارية العامه وهو الامر الذى ظهر من خلال تحقيقها لمؤشرات اداء افضل من البنوك التجارية العامه .

ثانيا : النتائج المرتبطه بفروض الدراسة :

- وجود دورملموس لبنوك القطاع العام واستحواذها على النصيب الأكبر من النشاط المصرفي وفقا للمركز فى٢٠٠٩/٦/٣٠، حيث حققت ٤٢,٣٣% من إجمالي المركز المجمع للبنوك، ٤٧,٦٧% من إجمالي الودائع، ٣٠,٣٠% من إجمالي القروض ،٥٤,٠٨% من إجمالي الاستثمارات المالية وأذون الخزانة.

- إستحوذت البنوك العامة التجارية الثلاثه على ٣٨٦ مليار جنيه من الودائع أى ما نسبته ٤٧.٧%من اجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى البالغة ٨١٠ مليار جم ، بينما أقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة والبالغ عددها٣٦ بنكاً على ٤٢٤ مليار جنية حتى نهاية يونيو ٢٠٠٩.

- مما سبق يتضح اهمية مراعاة البنوك التجارية العامه عند التفكير فى وضع استراتيجيات وسياسات اصلاحية فى المستقبل لما لها من وزن نسبى داخل السوق المصرفى المصرى.

- من نقاط القوة في بنوك القطاع العام تمتعهم بقاعدة ودائع أساسية كبيرة ناتجة من الثقة التي يوليها عملاء هؤلاء البنوك نظراً لملكيتها للدولة، كبر حجم البنوك العامة بمكنها من تقديم خدمات البنوك الشاملة وإدخال التقنية الحديثة ويمكنها من تحقيق وفورات الحجم والنطاق ناتج عن إنتشار فروعها، زيادة معدلات النمو وتطوير أداؤهم في السنوات الأخيرة ،أما نقاط الضعف فتتمثل فى انخفاض مؤشرات ربحية البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة والمشتركة وهو ما ينعكس بالتبعية على ربحية السهم الواحد والذي يؤخذ في الحسبان عند حساب مضاعف السعر / الربحية عند طرح الأسهم لأغراض الخصخصة.على الرغم من استحواذ البنوك التجارية العامة على النصيب الاكبر من حجم النشاط المصرفى سواء كان ذلك من حيث حجم رؤوس الاموال او من حيث حجم الاصول المصرفية ، الا ان معدل العائد المحقق على حجم الاصول قد بلغ نسب متدنية فى هذه البنوك خاصة اذا ما قورنت هذا النسب بالبنوك الخاصة او الاجنبية او العربية ، ارتفاع حجم المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض (وهو يعكس الديون الرديئة التي تتضمنتها محفظة القروض بخلاف مشكلة انخفاض مستوى اداء العاملين بالجهاز المصرفى المصرى حيث لازال مستوى اداء العاملين فى الجهاز المصرفى المصرى أقل مما هو مأمول لابد من الاهتمام بذلك العنصر، فى عملية تطوير الجهاز المصرفى لما لذلك العنصر من تأثير بالغ على اداء الجهاز المصرفى فى مصر ،فلابد من الاهتمام بعملية التعيين فى الجهاز المصرفى وإخضاعها لعديد من الضوابط ،وذلك للتأكد من تعين نوعيات ممتازه من العاملين علميا وخلقا ،كذلك لابد من الاهتمام الشديد بعملية التدريب حيث يلاحظ أن عملية التدريب التى تتم بالجهاز المصرفى لازالت تتميز بعديد من اوجه القصور وتبتعد تماما عن قواعد واصول عملية التدريب لذلك لابد من تعديل قواعد الترقيه القائمه بالجهاز المصرفى والمرتبطه بالاقدميه.

- على الرغم من كبر حجم اصول بنكى مصر والاهلى المصرى وهما اكبر بنكين فى مصر من حيث حجم الاصول الا ان ربحيتهم معاً تقل كثيرا عن ربحية بنك خاص مثل البنك التجارى الدولى الذى حقق ربحية قدرها ١٧٥٧ مليون جم او عن البنك الاهلى سوسيتيه جنرال الذى حقق ربحيه قدرها ١١٨٣ مليون جم ، عموما من النقطتان السابقتان فسواء تم قياس الارباح بشكل مطلق او من حيث نسبتها الى الاصول نلاحظ ان البنوك الخاصة لازالت تحتل الصدارة الامر الذى يشير الى قدرة البنوك الخاصة على تقديم منتجات مصرفية بتكلفة إقل من البنوك العامة وعليه فأن قدرتها على تحقيق الارباح تصبح اكبر من قدرة البنوك العامة.

- فلقد اوضح دراسة اوضاع البنوك العامه بالمقارنه بالبنوك الخاصة تدنى النتائج والمؤشرات التى حققتها البنوك العامه كما يشير الى ان القدرات التنافسية للبنوك التجارية الخاصة اكبر من القدرات التنافسية للبنوك التجارية العامة والتى لا تزال تعانى من العديد من المشكلات التى تعوق تنمية قدراتها التنافسية ومن اهمها تبعيتها للدولة والتكلفة التى تتحملها نتيجة معالجة مشاكل القروض المتعثرة .

توصيات الدراسة

عرض الباحث من خلال الدراسة العديد من النتائج والتى استخرجت منها توصيات محدده تضعها امام متخذى وصانعى القرار فى مصر نوجزها فيما يلى :

- اهمية مراعاة البنوك التجارية العامه عند التفكير فى وضع استراتيجيات وسياسات اصلاحية فى المستقبل لما لها من وزن نسبى داخل السوق المصرفى المصرى.
- ضرورة عدم تدخل الدولة فى قرارات منح الائتمان للبنوك التجارية العامه والعمل على استقلالية ادارتها بشكل احترافى تجاه اهدافها المراد تحقيقها.
- اعادة التفكير فى استكمال خصخصة البنوك العامة في مصر وطرحها لاكتتاب عام فى البورصه وتملكها للمصريين .
- ضرورة إشتراك البنك المركزى فى عملية تقييم البنوك العامة المعدة للخصخصة لما لديه من خبرة باوضاع البنوك التجارية العامة فى مصر مع وضع المعايير المناسبة لخصخصة البنوك التجارية سواء من حيث جنسيه مالكى البنوك ونسب

مساهمتهم فى البنوك التجارية ، اومن حيث شكل الادارة بعد الخصخصة اومن حيث خطة تطوير البنك وزيادة رأسماله تدريجيا .

- قصر ملكية البنوك العامة بعد خصخصتها على من لديهم الخبرة الكافية في إدارة العمل المصرفي ، مع اهمية النص علي ان تتولي إدارة البنك الخبرات مصرفية كافية، لها القدرة علي تحسين وتطوير أداء البنك بعد خصخصته مع ضمان ان يكون المالك الجديد للبنك أو الشركة التى تخصخص مؤسسة مصرفية عملاقة تتميزبمركز مالى قوى وادارة محترفة والتزامها بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها واقرارها من البنك المركزى المصرى .

قائمة المراجع

١. البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٠، القاهرة.
٢. البنك المركزى المصرى ، النشره الشهريه ابريل ٢٠١٠، العدد ١٥٧.
٣. إبراهيم شحاته (١٩٩٩)، إعادة هيكلة البنوك وإندماجها ، الحالات الفردية والاصلاح القطاعى ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٣٢، يناير.
٤. ابراهيم مختار(٢٠٠٥) ، بنوك مصر فى ظل عالم متغير ومتنافس،مكتبة الانجلو المصريه.
٥. السيد عبد المولى ، الركود الاقتصادى وتعثر عملاء البنوك ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، يوليو / اكتوبر ٢٠٠٤، العدد٤٧٥/٤٧٦ .
٦. جمال الدين زروق واخرون، أوضاع القطاع المصرفى فى الدول العربيه وتحديات الازمة العالمية، صندوق النقد العربى ، سبتمبر ٢٠٠٩.
٧. صديق عبد البر،اعادة هيكلة الجهاز المصرفى المصرى وكيفية زيادة قدرته التنافسيه ،دراسة من التجارب الدوليه، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٣.
٨. فرج عبد العزيز عزت (٢٠٠٨)،اقتصاديات البنوك (الصناعه المصرفيه والماليه الحديثه)،كليه التجاره ،جامعة عين شمس.
٩. محمود محى الدين(٢٠٠٠)،ابعاد ملكية البنوك العامه وخصخصتها فى الدول الناميه ،مركز بحوث ودراسات الدول الناميه– نوفمبر.

١٠.محمود عبد الحافظ عبد الله (٢٠٠٤)،تنمية القدرة التنافسية للقطاع المصرفى فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة واثر ذلك على مستقبل صناعة الخدمات المصرفيه فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى العشرون الدولى ، كلية التجارة جامعة المنصورة ،٢٠-٢٢ ابريل.

١١.مصطفى عبد اللطيف، محمد زرقون(١٠٠٩) ، تأهيل القطاع المصرفى العربى فى ظل تحديات العالم الاقتصادى الجديد، مجلة مصر المعاصره ، الجمعية المصريه للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد ٤٩٤ ، ابريل.

١٢.صلاح سيد عبد الحارس محمد (٢٠٠٨) ، القدره التنافسيه للبنوك المصريه فى ظل التغيرات الاقتصاديه والمصرفيه المعاصره (دراسه مقارنه) ، رساله دكتوراه ، كليه التجاره، جامعة عين شمس .

13. Istvan abel, Pierre L.Siklos(2002), Secrets to the successful Hungarian bank privatization" the benefits of strategic partnerships and foreign ownership, Working Paper.
14. http://www.worldbank.org/
15. http://www.cbe.org.eg/
16. http://www.nbe.com.eg/malia/nasharat.aspx
17. http://www.banquemisr.com.eg/Arabic/AnnualReport.aspx
18. http://www.bdc.com.eg/
19. http://www.cibeg.com/PublicSite/AR/CIBWorld/FinancialInformation.jsp
20. http://www.alexbank.com/Alexbank/Arabic/index.aspx
21. http://www.intesasanpaolo.com/scriptIsir0/isInvestor/eng/investor_relations/eng_home_investor.jsp
22. http://www.nsgb.com.eg/aboutus/months.htm
23. http://www.eab-online.com/

Analyze the performance of public commercial banks as compared with some private banks in Egypt

Dr / Hesham Salah Sayed Ali
PhD in Economics - Faculty of Commerce - Ain Shams University
Member of the Egyptian Society of Political Economy, Statistics and legislation since 1992, no membership 3203
Director of the societe arbe international de bank(SAIB)
Member of Association of the Science Age Society (SAS)

The study aims to measure and analyze the performance of public commercial banks in Egypt & study compared the performance of public sector banks compared to some private banks.

Analyze and study of indicators of general commercial banks, which account for most of the banking business in Egypt and its impact on the operations of the banking reform in Egypt, which commercial banks to the public a large role and concrete must be taken into account when thinking in the conduct of banking reform in the future.

Acquires the public banks in Egypt most of the banking activity for the study will focus on the analysis of indicators, banks of public play an important role in development through the attraction and mobilization of domestic savings and finance giant national projects and contribute to infrastructure projects, and the public banks also play an active role in stimulating markets capital with the support of the privatization program and the promotion of securities and valuation of assets and service depression-General and the establishment of investment funds.

The study found that public sector banks have an acquisition of the largest share of the banking activity according to the position on 30/6/2009, which achieved 33.42% of the total center complex for the banks, 67.47% of total deposits, 30.30% of total loans , 08.54% of the total investments of financial and treasury bills.

A study the conditions of public banks, a comparison of the private banks declined outcomes and indicators made by public banks also indicate that the competitiveness of commercial banks own the largest of the competitiveness of commercial banks to the public, which still suffers from many problems that hinder the development of their competitiveness is the most important dependence of the state and cost incurred as a result of which address the problems of bad loans.

Study recommended the importance of re-thinking in the completion of the privatization of public banks in Egypt and put up for public subscription in the stock market is owned by Egyptians.